JAN 9 1992

UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

S/23378

6 January 1992

ARABIC

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
بلغاريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى مذكortكم الشفويية SCPC/8/91/1
المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها بلغاريا للوفاء بالتزاماتها عملا بقرار مجلس الأمن
٧١٣ (١٩٩١) ، اتشرف بأن أحيل اليكم طيه رد حكومة جمهورية بلغاريا المؤرخ في ٣
كانون الثاني/يناير من هذا العام . وسوف تكون ممتنين للغاية لمساعدتكم في تعميم
هذا النص كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سفيتلومير بايف

السفير

الممثل الدائم

.../...

مرفق

رد حكومة جمهورية بلغاريا على المذكرة الشفوية
للامين العام ١/SCPC/8/91 بشأن التدابير التي
اتخذتها بلغاريا عملا بقرار مجلس الامن ٧١٢

تتشرف حكومة جمهورية بلغاريا ، عملا بمتطلبات الفقرة ٥ (الف) من قرار مجلس الامن ٧٤ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية للامين العام ١/SCPC/8/91 ، بالإبلاغ عما يلي :

في بيان صادر في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وصف رئيس جمهورية بلغاريا الدكتور زيليف ، التطورات في يوغوسلافيا بأنها مثيرة للجزع وأعلن أن المبادئ الأساسية لسياسة بلغاريا الخارجية فيما يتعلق بالحرب في يوغوسلافيا تتمثل في عدم التدخل في شؤون يوغوسلافيا الداخلية وتصميم بلغاريا على عدم الاستفادة من المسؤولية التي يمر بها ذلك البلد .

وفي بيان عُمِّم في الوثيقة A/46/531 إزاء استمرار تصاعد النزاع الدموي الذي لا معنى له في يوغوسلافيا ذكرت أنها تعتبر استعمال القوة العسكرية لمعالجة المسائل الخلافية أمرا غير مقبول إطلاقا .

وتقدر الحكومة البلغارية التدابير التي اتخذتها مجلس الامن والرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع في يوغوسلافيا ، ولاسيما الحظر العام الكامل على جميع أشكال تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ذلك البلد ، الذي فرض بقرار مجلس الامن ٧١٢ ، المؤرخ في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، باعتبارها مناسبة بما لا يدع مجالا للشك وتأييدها تأييدا تاما .

وتشاطر الحكومة البلغارية القلق البالغ إزاء القتال في يوغوسلافيا والانتهاكات الخطيرة لاتفاقات وقد إطلاق النار ، وكذلك الرأي القائل بأن استمرار هذه الحالة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، على النحو المعرب عنه في قرار مجلس الامن ٧١٣ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

وتجدر باللحظة أن مجلس وزراء جمهورية بلغاريا فرض حظرا على عمليات تسليم

الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية بموجب المرسوم الحكومي رقم ١٦ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١ . ويفي هذا الحظر تماما بمتطلبات الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٧١٣ ، واعتمد قبله بشهرين .

إن هذا التدبير الذي اتخذته الحكومة البلغارية مثال آخر على امتنالهما الدقيق للمبادئ الأساسية لسياسة بلغاريا الخارجية فيما يتعلق بالازمة في يوغوسلافيا ، على النحو الذي أعلنه الرئيس البلغاري ، ودليل قاطع على رغبة بلغاريا في المساعدة في البحث عن تسوية للنزاع في يوغوسلافيا بالوسائل السلمية .